



RSM البزيع وشركاهم

شركة أحجار القابضة
شركة مساهمة كويتية (مغلقة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت
البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة أحجار القابضة
شركة مساهمة كويتية (مقولة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

صفحة	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي المجمع
4	بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
5	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
6	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
7	بيان التدفقات النقدية المجمع
26 - 8	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة أحجار القابضة
شركة مساهمة كويتية (مقفلة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة أحجار القابضة - ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة الأم") وشركتها التابعة ("المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2017، وبيانات الأرباح أو الخسائر، الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاقيات للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملزمة لتكون أساسا في إبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة الشركة الأم مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجمعة والتي يمكن أن تنشأ من الإحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي :

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجارب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذف مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
 - استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة .
 - تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.
 - الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ومرتب بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهري حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية.
 - تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى ، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
 - الحصول على دليل تدقيق كافي وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركة أو أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة . أننا مسؤولون عن التوجيه ، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة . كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق .
- إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق .
- كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا، أو حيثما وجدت، والحماية منها.

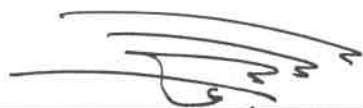
التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا أن الشركة الأم تمسك بحسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة مع تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وأننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما، على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للمجموعة أو نتائج أعمالها، فيما عدا ما ورد في الإيضاح رقم (17).

شركة أحجار القابضة
شركة مساهمة كويتية (مقفلة)
وشركتها التابعة
بيان المركز المالي المجموع
كما في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	إيضاح	الموجودات
			الموجودات المتداولة :
1,001,624	1,329,053		نقد في الصندوق ولدى البنوك
550,000	550,000	3	ودائع لأجل
3,967,272	3,903,467	4	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
22,484	19,971	5	أرصدة مدينة أخرى
241,545	297,024	6	مستحق من أطراف ذات صلة
5,782,925	6,099,515		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة :
487,395	408,687	7	موجودات مالية متاحة للبيع
289,235	74,229	8	إستثمار في شركة زميلة
20,257	17,494	9	ممتلكات ومعدات
796,887	500,410		مجموع الموجودات غير المتداولة
6,579,812	6,599,925		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات المتداولة :
66,275	27,738	10	أرصدة دائنة أخرى
137,134	137,134	6	مستحق إلى أطراف ذات صلة
203,409	164,872		مجموع المطلوبات المتداولة
			المطلوبات غير المتداولة :
64,055	17,479	11	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
64,055	17,479		مجموع المطلوبات غير المتداولة
267,464	182,351		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية :
6,750,000	6,750,000	12	رأس المال
9,308	9,308	13	إحتياطي إجباري
9,308	9,308	14	إحتياطي إختياري
31,275	5,092		إحتياطي ترجمة عملات أجنبية
(487,543)	(356,134)		خسائر متراكمة
6,312,348	6,417,574		مجموع حقوق الملكية
6,579,812	6,599,925		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة



نائب رئيس مجلس الإدارة
علي بدر المخيزيم



رئيس مجلس الإدارة
عصام مساعد محمد الميلم



شركة أحجار القابضة
شركة مساهمة كويتية (مقفل)
وشركتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	إيضاح	
97,849	465,272	15	صافي أرباح الاستثمارات
(193,958)	(214,191)	8	حصة من نتائج أعمال شركة زميلة
(139,279)	(113,867)	16	مصاريف عمومية وإدارية
(2,797)	(2,763)	9	إستهلاكات
(238,185)	134,451		ربح (خسارة) التشغيل
17,026	15,859		إيرادات عوائد
7,026	(6,401)		(خسائر) أرباح فروقات عملة أجنبية
(214,133)	143,909		ربح (خسارة) السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(12,500)	(12,500)	17	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(226,633)	131,409		ربح (خسارة) السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

شركة أحجار القابضة
شركة مساهمة كويتية (مقفلة)
وشركتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	إيضاح
(226,633)	131,409	ربح (خسارة) السنة
		الخسارة الشاملة الأخرى :
		بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر
101	-	المحول إلى بيان الأرباح أو الخسائر الناتج من انخفاض في قيمة
(12,132)	(26,183)	موجودات مالية متاحة للبيع
(12,031)	(26,183)	فروقات ترجمة عملة من العملات الأجنبية
(238,664)	105,226	الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
		مجموع الدخل الشامل (الخسارة) الشاملة للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

شركة اجمل القابضة
شركة مساهمة كويتية (مقتلة)
وشركتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

مجموع حقوق المالكية	ارباح (خسائر) مترجمة	إحتياطي ترجمة عملات أجنبية	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	إحتياطي إختياري	إحتياطي إجباري	إحتياطي إجباري	رأس المال	الرصيد في 1 يناير 2016 الخسارة الشاملة للسنة
6,551,012	(260,910)	43,407	(101)	9,308	9,308	9,308	6,750,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2016 الربح (الخسارة) الشاملة للسنة
(238,664)	(226,633)	(12,132)	101	-	-	-	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2017
6,312,348	(487,543)	31,275	-	9,308	9,308	9,308	6,750,000	
105,226	131,409	(26,183)	-	-	-	-	-	
6,417,574	(356,134)	5,092	-	9,308	9,308	9,308	6,750,000	

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

شركة أحجار القابضة
شركة مساهمة كويتية (مقفلة)
وشركتها التابعة
بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	
(214,133)	143,909	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :
2,797	2,763	ربح (خسارة) السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(97,849)	(465,272)	تسويات :
193,958	214,191	إستهلاكات
(17,026)	(15,859)	صافي أرباح الاستثمارات
8,153	6,203	حصة من نتائج أعمال شركة زميلة
(124,100)	(114,065)	إيرادات عوائد
		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
5,872	2,513	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
(2,006)	(58,721)	أرصدة مدينة أخرى
6,534	(38,537)	مستحق من أطراف ذات صلة
(113,700)	(208,810)	أرصدة دائنة أخرى
(12,500)	(12,500)	التدفقات النقدية المستخدمة في العمليات التشغيلية
-	(52,779)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
(126,200)	(274,089)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
(380,217)	(289,531)	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :
82,575	672,612	المدفوع لإضافات على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	60,990	المحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(173,039)	-	المحصل من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
133,120	141,588	المدفوع لإضافات على استثمار في شركة زميلة
17,026	15,859	توزيعات أرباح نقدية مستلمة
100,000	-	إيرادات عوائد مستلمة
(220,535)	601,518	النقد المتعلق بتجميع شركة تابعة
		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية
(33)	-	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :
(33)	-	صافي الحركة على مستحق إلى أطراف ذات صلة
		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
(346,768)	327,429	صافي الزيادة (النقص) في نقد في الصندوق ولدى البنوك
1,348,392	1,001,624	نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة
1,001,624	1,329,053	نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة

ان الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

1- التأسيس والنشاط

إن شركة أحجار القابضة - ش.م.ك (مقفلة) هي شركة مساهمة كويتية مسجلة في دولة الكويت. تم تأسيس الشركة بموجب عقد تأسيس تحت رقم 8235 / جلد 1 والمؤرخ في 27 نوفمبر 2004، وتعديلاته اللاحقة عليه والتي كان آخرها التعديل على عقد التأسيس تحت رقم 911 بتاريخ 12 سبتمبر 2011.

- 1 - إن الأغراض الرئيسية التي تأسست الشركة الأم من أجلها هي كما يلي :
1 - تملك أسهم شركات مساهمة كويتية أو أجنبية وكذلك تملك أسهم أو حصص في شركات ذات مسؤولية محدودة كويتية أو أجنبية أو الاشتراك في تأسيس هذه الشركات بنوعيتها وإدارتها وكفالتها لدى الغير .
- 2 - إقراض الشركات التي تملك فيها أسهما وكفالتها لدى الغير وفي هذه الحالة يتعين أن لا تقل نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن 20% على الأقل .
- 3 - تملك حقوق الملكية الصناعية من براءات اختراع أو علامات تجارية أو صناعية أو رسوم صناعة أو أية حقوق أخرى تتعلق بذلك وتاجيرها لشركات أخرى لإستغلالها سواء في داخل الكويت أو خارجها .
- 4 - تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون .
- 5 - إستغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى المجموعة عن طريق إستثمارها في محافظ مالية وعقارية تدار من قبل شركات متخصصة.

يكون للشركة الأم مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة ويجوز للشركة الأم أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها .

وتتقيد الشركة الأم في ممارسة أعمالها بتعاليم أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء ، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تفسر أي من الأغراض المتقدمة على أنها تجيز للشركة الأم القيام بشكل مباشر أو غير مباشر بممارسة أي أعمال زبوية سواء في صورة فوائد أو أية صورة أخرى .

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص.ب : 28155 الصفاة ، 13142 ، دولة الكويت .

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 7 مارس 2018. إن للجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2- السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

أ- أسس الإعداد

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم ، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وبعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والمدرجة بالقيمة العادلة لها .

المعايير والتفسيرات الصادرة وجارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المجموعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2017 المتعلقة بالمجموعة وبيانها كالتالي:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) - مبادرة الإفصاحات
إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017، تتطلب من المنشأة بتقديم إفصاحات تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم التغيرات في المطلوبات الناشئة من أنشطة التمويل، بما في ذلك التغيرات النقدية والغير نقدية.

لم يكن لتطبيق تلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

التحسينات الدورية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2014 - 2016:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) - الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى
يبين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) أن المنشأة لا تحتاج إلى تزويد ملخص معلومات مالية للحصص في الشركات التابعة، الشركات الزميلة أو شركات المحاصة والمصنفة (أو متضمنة في مجموعة مستبعدة والمصنفة) بغرض البيع. إن التعديلات توضح أن ذلك هو الامتياز الوحيد من متطلبات الإفصاح للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) عن الحصص. إن التعديلات سارية المفعول من 1 يناير 2017 ويجب تطبيقها بأثر رجعي.

لم يكن لتطبيق تلك التعديلات أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير
إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم تطبيقها بعد من قبل المجموعة:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية
يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 - الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يحدد الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيس أدواتها المالية وأن تتضمن نموذج الخسارة المتوقع الجديد لإحتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية ومتطلبات نموذج محاسبة التغطية الجديد، كما يوضح المبادئ في التحقق وإلغاء الاعتراف للأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

- يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أن يتم لاحقاً قياس كافة الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة (من خلال الأرباح أو الخسائر أو من خلال الدخل الشامل الآخر) بناء على تصنيفها بالاعتماد على نموذج الأعمال التي تنتمي إليها وصفات تدفقاتها النقدية التعاقدية.

- بالنسبة للمطلوبات المالية، فإن أهم أثر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 يتعلق بالحالات التي يتم فيها أخذ خيار القيمة العادلة: مبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالتغيرات في مخاطر الائتمان لتلك المطلوبات يتم إدراجه في الدخل الشامل الآخر (عوضاً من خلال الأرباح أو الخسائر)، إلا إذا أدى ذلك إلى عدم تطابق محاسبي.

- فيما يتعلق بانخفاض قيمة الموجودات المالية، يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 نموذج "خسارة الائتمان المتوقعة" بناء على مفهوم مبدأ الخسائر المتوقعة عند بدء العقد: إن الاعتراف بخسارة الائتمان يجب أن لا ينتظر بان يكون هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة.

- بالنسبة لمحاسبة التحوط، يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 تعديلات جوهرية تسمح للبيانات المالية بعكس صورة أفضل عن كيفية تنفيذ أنشطة إدارة المخاطر عند تحوط المخاطر المالية وغير المالية.

- يتم الإعتراف وإلغاء الاعتراف بالمخصصات كما هو دون تغيير عن معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في البيانات المالية المجمعة للمجموعة عندما يصبح إلزامياً، ولن ينتج عنها إعادة تعديل معلومات المقارنة. إن الإدارة في طور تحديد الأثر الكامل للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على البيانات المالية المجمعة للمجموعة استناداً إلى تحليل للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017 بناء على الحقائق والظروف القائمة في ذلك التاريخ.

لا يوجد تأثير للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على استثمارات أسهم الملكية المدرجة والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن استثمارات أسهم الملكية غير المدرجة والمصنفة كاستثمارات متاحة للبيع والمدرجة بالقيمة العادلة والمؤهلة للتصنيف بالقياس "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، ومع ذلك، إن الأرباح أو الخسائر المتركة في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة لن يتم إعادة تدويرها إلى الأرباح أو الخسائر كما في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، والذي يختلف عن المعالجة الحالية. إن ذلك سوف يؤثر على الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للمجموعة ولكن لن يؤثر على مجموع الدخل الشامل. إن جميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى للمجموعة سوف يستمر قياسها على نفس الأسس كما هي حالياً طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39.

فيما يتعلق بالانخفاض في القيمة، تتوقع الإدارة تطبيق النهج المبسط لتسجيل خسارة الائتمان المتوقعة للموجودات المالية للمجموعة والمدرجة بالتكلفة المطفأة. على الرغم من أن الإدارة تقوم حالياً بتقدير مدى هذا التأثير، فإنها تتوقع أن تطبيق نموذج خسارة الائتمان المتوقعة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 سوف ينتج عنه اعتراف مبكر لخسائر الائتمان. ومع ذلك، إنه ليس من العملي تقديم تقديرات معقولة حول الأثر حتى تقوم الإدارة بإكمال المراجعة التفصيلية.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء
يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت وأحقية الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه:
معيار المحاسبة الدولي رقم (18) – الإيرادات
معيار المحاسبة الدولي رقم (11) – عقود الإنشاء
تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) – برامج ولاء العملاء.
تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) – اتفاقيات إنشاء العقارات.
تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) – الموجودات المحولة من العملاء.
تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) – إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

ينطبق هذا المعيار على جميع الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء، إلا إذا كانت العقود في نطاق المعايير الأخرى. كما توفر متطلباتها نموذجاً للاعتراف بقياس الأرباح والخسائر الناتجة من استبعاد بعض الموجودات غير المالية، بما في ذلك الممتلكات والعقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة. إن المعيار سيحدد مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح المتعلقة بالطبيعة، المدة والتوقيت وكذلك أي عدم تأكد للإيرادات والتدفقات النقدية المتعلقة بها مع العملاء.

تتوقع إدارة المجموعة أن يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 ضمن البيانات المالية المجمعة للمجموعة عندما يصبح إلزامياً، وتتوي استخدام طريقة الأثر الرجعي للتحويل حيث ستقوم المجموعة بالاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق المبدي لهذا المعيار كتمسوية على الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة ولن ينتج عنها إعادة تعديل معلومات المقارنة.

إن إدارة المجموعة ما تزال في طور تحديد التأثير الكامل لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 على البيانات المالية المجمعة للمجموعة، إنه ليس من العملي تقديم تقديرات مالية معقولة حول الأثر حتى تقوم الإدارة بإكمال المراجعة التفصيلية.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) – التأجير
يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، وسوف يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 - التأجير. إن المعيار الجديد لا يغير بشكل جوهري المحاسبة للتأجير للمؤجرين ويتطلب هذا المعيار من المستأجرين إثبات معظم الإيجارات في بيان المركز المالي بطريقة مشابهة للإيجار التمويلي الوارد في المعيار المحاسبة الدولي رقم 17 مع استثناءات محدودة على الأصول ذات القيمة المنخفضة والإيجارات على المدى القصير. كما في تاريخ بدء عقد الإيجار، سيُعترف المستأجر على التزام بسداد دفعات الإيجار وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل نفسه خلال فترة الإيجار. يسمح بالتطبيق المبكر شريطة تطبيق معيار الإيرادات الجديد (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15) في نفس التاريخ. يجب على المستأجر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 باستخدام اما طريقة الأثر الرجعي الكامل أو طريقة الأثر الرجعي المعدل.

تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (22) – معاملات العملات الأجنبية والدفعة المقدمة
تسري هذه التفسيرات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، وتوضح أنه عند تحديد سعر الصرف لاستخدامه عند الاعتراف المبدي للموجودات، المصاريف أو الإيرادات (أو جزء منها) المتعلقة عند إلغاء الاعتراف بالموجودات غير النقدية أو المطلوبات غير النقدية المتعلقة بالدفعة المقدمة، إن تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تعترف فيه المنشأة بمديتها بالموجودات غير النقدية أو المطلوبات غير النقدية الناتجة من الدفعة المقدمة. إذا كان هناك دفعات أو تحصيلات مقدما متعددة، فإنه يجب على المنشأة تحديد تاريخ المعاملات لكل دفعة أو تحصيل دفعة مقدمة.

شركة أحجار القابضة
شركة مساهمة كويتية (مقفلة)
وشركتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
كما في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (28) - استثمار في شركات زميلة وشركات المحاصة
توضح التعديلات ما يلي:

- أ- يجوز للمنشأة التي هي منظمة مشاركة رأس المال، أو أي منشأة أخرى مؤهلة، أن تقوم عند الاعتراف المبني لكل استثمار وذلك لقياس استثماراتها في الشركات الزميلة وشركات المحاصة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- ب- إذا كان للمنشأة والتي ليست بذاتها منشأة استثمارية حصة في شركة زميلة أو شركة محاصة والتي هي منشأة استثمارية، يجوز للمنشأة عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، أن تختار الاحتفاظ بقياس القيمة العادلة المطبق من قبل الشركة الزميلة الاستثمارية أو شركة المحاصة إلى حصة الشركة الزميلة أو حصة شركة المحاصة في الشركات التابعة. يتم إجراء هذا الاختيار بشكل منفصل لكل شركة زميلة استثمارية أو شركة محاصة، وذلك في وقت لاحق من تاريخ:
 1. الاعتراف المبني بالشركة الزميلة أو شركة المحاصة.
 2. تصبح الشركة الزميلة أو شركة المحاصة منشأة استثمارية. و
 3. تصبح الشركة الزميلة أو شركة المحاصة أولا شركة أم.

إن التعديلات يجب تطبيقها بأثر رجعي وسارية من 1 يناير 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر.

ب - أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم وللشركة التابعة التالية :

نسبة الملكية (%)	اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	2017	2016
%100	شركة أحجار الكويتية العقارية - ذ.م.م.	دولة الكويت	بيع وشراء العقارات	%100	%100

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق في عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فانه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ الشركة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للمجموعة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين .

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية . عند التجميع، يتم إستبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة . يتم إعداد البيانات المالية المجمعة بإستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة . إن الحصص غير المسيطرة تتكون من مبلغ تلك الحصص في تاريخ بدء دمج الأعمال ونصيب الحصص غير المسيطرة من التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج.

تقاس الحصص غير المسيطرة إما بالقيمة العادلة، أو بحصتها النسبية من الموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المشترية، وذلك على أساس كل عملية على حده.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الإعراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج - الأدوات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الإتفاقيات التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية، يتم اظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي، وتتوي السداد اما بالصافي أو بيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في المركز المالي المجمع نقد في الصندوق ولدى البنوك، ودائع لأجل، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الموجودات المالية المتاحة للبيع، مستحق من أطراف ذات صلة ومستحق إلى أطراف ذات صلة.

الاستثمارات المالية

التحقق المبدي والقياس

تقوم المجموعة بتصنيف استثمارات المالية التي تخضع لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) ضمن الفئات التالية: موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وموجودات مالية متاحة للبيع. إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الاستثمارات ويحدد من قبل الإدارة عند التحقق المبدي لها.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتضمن هذه الفئة بندين فرعيين هما: موجودات مالية محتفظ بها لغرض التداول وموجودات مالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاقتناء.

يتم التصنيف كأصل مالي محتفظ به لغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساساً لغرض بيعه في المدى القصير أو إذا كان جزءاً من محفظة استثمارات مالية مدارة ولها اتجاه فعلي حالي نحو تحقيق أرباح في المدى القصير أو إذا كان مشتقة فعالة كأداة تحوط ولم يتم تصنيفها.

يتم تبويب الأصل المالي كمصنف بالقيمة العادلة من قبل الإدارة عند التحقق المبدي إذا كان ذلك التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير عدم التوافق في طريقة القياس أو التحقق الذي قد ينشأ بخلاف ذلك، أو إذا كان مداراً ويتم تقييم أدائه وإعداد تقارير داخلية عنه على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة مخاطر موثقة أو استراتيجية استثمارية.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما قد تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير مضمنة في أي من التصنيفات الأخرى يتم تصنيف هذه الموجودات المالية كموجودات غير متداولة ما لم يكن لدى الإدارة نية استبعاد الاستثمار خلال 12 شهراً من نهاية الفترة المالية.

يتم قيد عمليات شراء وبيع هذه الموجودات المالية في تاريخ التسوية - وهو التاريخ الذي تم فيه تسليم الموجودات إلى أو بواسطة المجموعة . يتم قيد الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف العمليات لجميع الموجودات المالية التي لا تدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

القياس اللاحق

بعد التحقق المبدئي ، يتم إدراج الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة . إن القيم العادلة للموجودات المالية المسعرة مبنية على أسعار آخر أمر شراء . يتم احتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) من قبل المجموعة عن طريق استخدام أسس التقييم . تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحثة حديثة ، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة ، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصصة ، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة .

يتم إثبات أية أرباح وخسائر محققة أو غير محققة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع . ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع ، فيما عدا فروق تحويل العملة الأجنبية لأدوات الدين المالية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع ، حيث يتم إدراج تلك الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ، مع إدراج التغيرات الأخرى في قيمتها العادلة في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع .

في حالة عدم توافر طريقة موثوقة بها لقياس الموجودات المالية المتاحة للبيع ، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة ، إن وجدت .

في حالة إستبعاد أو إنخفاض قيمة أصل مالي متاح للبيع ، فإنه يتم تحويل أية تغييرات سابقة في القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع .

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (كلياً أو جزئياً) في إحدى هاتين الحالتين :

- أ - عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في إستلام التدفقات النقدية من هذا الأصل المالي ، أو ،
 - ب - عندما تحول المجموعة حقها في إستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي ، وذلك في الحالات التالية :
1. إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الأصل المالي من قبل المجموعة .
 2. عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للأصل المالي أو الاحتفاظ بها ، ولكن تم تحويل السيطرة على الأصل .
- عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة ، فيجب عليها إدراج الأصل المالي بحدود نسبة مشاركتها فيه .

الإنخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية ، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود إنخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية . في حالة الأوراق المالية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع ، فإن أي إنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للأصل المالي بحيث يصبح أقل من تكلفة الأصل المالي يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك إنخفاض في القيمة . يتم تقييم الإنخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأصل المالي ، ويتم تحديد الإنخفاض المطول على أساس الفترة التي إنخفضت فيها القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية . في حالة وجود أي دليل على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية - الفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصوماً منها أي خسائر إنخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي سبق الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع - تحول من الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع . إن خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ، بينما يتم عكس خسائر الإنخفاض في موجودات مالية متاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ، بينما يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة لأدوات الدين المالية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع من خلال بيان الأرباح أو الخسائر عند وجود أدلة موضوعية على أن أسباب الزيادة في القيمة العادلة لتلك الموجودات المالية ترتبط بأحداث لاحقة لاحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها مسبقاً .

د - الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها ، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للمجموعة الزميلة. وفقا لطريقة حقوق الملكية ، فإن الإستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الإقتناء لحصة المجموعة في صافي موجودات المجموعة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعليا حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الإستثمارات المصنفة كإستثمارات محتفظ بها لغرض البيع ، حيث يتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5) "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال المجموعة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع للمجموعة الزميلة ضمن الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر المجموعة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في المجموعة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة إلزام تجاه المجموعة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم إستبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الإستثمار في المجموعة الزميلة في حدود حصة المجموعة من المجموعة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة المعترف بها للمجموعة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء يتم الإعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الإستثمار لتحديد أي إنخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الإقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة ، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع .

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة ، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية إستثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للمجموعة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الإعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع .

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية ، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تسجيل خسائر إنخفاض في قيمة استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة . تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الإستثمار في المجموعة الزميلة قد إنخفضت قيمته . فإذا ما وجد ذلك الدليل ، تقوم المجموعة بإحتساب مبلغ الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للمجموعة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع .

هـ - دمج الأعمال

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال بإستخدام طريقة الإقتناء. تقاس تكلفة الإقتناء بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء والتي تمثل إجمالي المقابل الممنوح بالإضافة إلى قيمة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة، يقوم المشتري في كل عملية دمج أعمال بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة والتي تمثل حصتهم الحالية التي تعطي لملاكها الحق في حصة نسبية في صافي الموجودات عند التصفية إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المستحوذ عليها. تدرج تكاليف الإقتناء كمصروف عند تكبدها.

تقوم المجموعة عند الإقتناء بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية لغرض تحديد التصنيف المناسب لها وفقا للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الإقتناء، بما في ذلك فصل المشتقات الضمنية عن تلك العقود التابعة لها والخاصة بالشركة المشتراة.

عند دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصة المشتري السابقة على تاريخ الإقتناء بالقيمة العادلة كما في تاريخ الإقتناء، ويُدْرَج أي ربح أو خسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري يتم إدراجه بالقيمة العادلة كما في تاريخ الإقتناء. يتم إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل والتي قد تكون أصل أو التزام وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 – "الأدوات المالية: التحقق والقياس". عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه حتى يتم تسويته نهائيا ضمن حقوق الملكية.

عند عدم استكمال دمج الأعمال في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصصات للبنود التي لم تكتمل معالجتها المحاسبية. ويتم تعديل هذه المخصصات خلال فترة القياس أو قيد موجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس أي معلومات حديثة عن الحقائق والأحوال المتواجدة في تاريخ الاقتناء، والتي كانت قد تؤثر على المبالغ المسجلة عند الاقتناء إن كانت معروفة في ذلك التاريخ.

و - الممتلكات والعقارات والمعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم إعادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات.

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والعقارات والمعدات لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

لا يتم استهلاك الأراضي، يتم احتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

سنوات	
4	أجهزة كمبيوتر
10	أثاث وتراكيبات

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الإستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببند الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ز - إنخفاض قيمة الموجودات

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للإسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للإسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للإسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للإسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً ، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترية بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترية الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة . يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم .

ح - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف ، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية ، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي .

ط - توزيعات الأرباح للمساهمين

تقوم المجموعة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً لإرادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية. عند القيام بذلك التوزيعات غير النقدية ، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الالتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع .

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

ي - رأس المال

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ك - تحقق الإيراد

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع بضائع أو تقديم خدمات ضمن النشاط الإعتيادي للمجموعة . يتم إظهار الإيرادات بالصافي بعد خصم الخصومات وكذلك بعد استبعاد المبيعات المتبادلة بين شركات المجموعة .

تقوم المجموعة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها ، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للمجموعة ، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات المجموعة كما هو مذكور أدناه . إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعملية البيع . تستند المجموعة في التقديرات على النتائج التاريخية ، بعد الأخذ بعين الاعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حده .

توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في استلام تلك التوزيعات .

أرباح بيع إستثمارات

تقاس أرباح بيع الإستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للإستثمار في تاريخ البيع ، ويتم إدراجها في تاريخ البيع .

إيرادات عوائد

تحتسب العوائد المالية ، على أساس نسبي زمني وذلك بإستخدام العائد الفعلي .

الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الإستحقاق .

ل - المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الإلتزام قانوني حالي أو محتمل ، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الإلتزام ، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام . ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي . وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا ، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام . لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

م - عقد الإيجار

تصنف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية. تصنف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تمويلية. إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تأجيري أو ترتيب يتضمن إيجار يستند إلى مضمون هذا الترتيب، ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ هذا الترتيب يعتمد على استخدام أصل معين أو موجودات محددة ، أو أن الترتيب ينقل أو يمنح الحق في استخدام الأصل .

أ . المجموعة كمستأجر

إن دفعات الإيجار المستحقة تحت عقد إيجار تشغيلي يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. إن العوائد الممتلئة والمستحقة كحافز للدخول في عقد الإيجار التشغيلي يتم توزيعها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

ن - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة المجمع قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد المحول إلى الإحتياطي الإجباري. لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، لعدم وجود ربح يخضع لاحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على أساسه .

س - حصة الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح السنة قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وذلك طبقا للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 2007/58 والقواعد التنفيذية المنفذة له . لم يتم احتساب حصة الزكاة ، لعدم وجود ربح يخضع لاحتساب حصة الزكاة على أساسه .

ع - العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات . ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ . أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة . إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة . أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات مالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر، بينما يتم إدراج فروق التحويل الناتجة من البنود النقدية كأدوات الدين المالية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع .

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية . يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار صرف مساوية تقريبا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر . ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

ف - الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لمداد إلزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداً بصورة كبيرة . وبخلاف ذلك ، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً .

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً .

ص - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية ، إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة . قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات .

أ - الآراء

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم 2 ، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة .

1- تحقق الإيرادات

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع إقتصادية محتملة للمجموعة ، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها . إن تحديد خصائص تحقق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة .

2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لإحتساب الإنخفاض في قيمة المدينين تتضمن آراء هامة .

3- تصنيف الموجودات المالية

عند إقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "متاح للبيع" أو "محتفظ به حتى الإستحقاق". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف موجوداتها المالية.

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" إذا ما تم اقتناؤها في الأصل بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا ما تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر عند الإقتناء ، شريطة إمكانية تقدير قيمتها العادلة بصورة موثوق بها . تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية كمحتفظ بها حتى الإستحقاق عندما يكون لدى المجموعة نية إيجابية ومقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق . يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كاستثمارات "متاحة للبيع".

4- إنخفاض قيمة الموجودات المالية

تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحديد إنخفاض أدوات الملكية المتاحة للبيع، والذي يتطلب آراء هامة . ولاتخاذ هذه الآراء، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان الإنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة ما دون تكلفتها والملاءة المالية وذلك ضمن عوامل أخرى ، إضافة إلى النظرة المستقبلية للمنشأة المستثمر فيها على المدى القصير متضمنة عدة عوامل مثل أداء القطاع والصناعة والتغيرات التكنولوجية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية . إن تحديد ما إذا كان الإنخفاض "جوهري" أو "مطول" يتطلب آراء هامة .

5- دمج الأعمال

عند إقتناء شركات تابعة، تقوم الشركة الأم بتحديد ما إذا كان هذا الإقتناء يمثل إقتناء أعمال أم إقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات مطلوبات). تقوم الشركة الأم بالمحاسبة عن ذلك الإقتناء كدمج أعمال عندما يتم إقتناء مجموعة متكاملة من الأنشطة بالإضافة إلى الموجودات، حيث يؤخذ في الاعتبار بشكل خاص ماهية العمليات الجوهرية المكتتاة . إن تحديد مدى جوهرية العمليات المكتتاة يتطلب آراء هامة .

أما عندما تكون عملية الإقتناء لا تمثل دمج أعمال، فيتم المحاسبة عن تلك العملية كإقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). يتم توزيع تكلفة الإقتناء على الموجودات والمطلوبات المكتتاة إستناداً إلى قيمتهم العادلة بدون إحتساب شهرة أو ضرائب مؤجلة .

ب - التقديرات والافتراضات
إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي :

1- القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة
تقوم المجموعة بإحساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة يخضع لموافقة الإدارة.

3- إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية
إن الإنخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي إستثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للإسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الإستقراء.

3- ودائع لأجل
بلغ معدل العائد الفعلي على الودائع لأجل 2.25% كما في 31 ديسمبر 2017 (2016 - 2.15%)، تستحق هذه الودائع بمعدل 365 يوم (2016 - 365 يوم).

4- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2016	2017	
2,021,375	1,979,696	أوراق مالية مسعرة
1,639,347	1,621,521	محافظ إستثمارية
306,550	302,250	صندوق إستثماري
3,967,272	3,903,467	

5- أرصدة مدينة أخرى

2016	2017	
16,208	14,481	إيرادات مستحقة
1,046	260	مصاريف مدفوعة مقدماً
5,230	5,230	تأمينات مستردة
22,484	19,971	

- لا تتضمن فئات الأرصدة المدينة الأخرى أي موجودات يوجد إنخفاض دائم في قيمتها. إن الحد الأقصى للتعرض لخطر الإنتمان كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة هو القيمة العادلة لكل فئة من الأرصدة المدينة الأخرى المشار إليها أعلاه. كما لا تحتفظ الشركة بأي رهن كضمان للأرصدة المدينة الأخرى.

شركة أحجار القابضة
شركة مساهمة كويتية (مقفلة)
وشركتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
كما في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

6- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة
قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين، شركة زميلة. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات تم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي :

2016	2017	شركة زميلة	أ - الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجموع: مساهمين	
241,545	297,024	297,024	-	مستحق من أطراف ذات صلة
137,134	137,134	-	137,134	مستحق إلى أطراف ذات صلة

إن المستحق من / إلى أطراف ذات صلة لا تحمل فوائد.

ب - مزايا أفراد الإدارة العليا :
لا تقوم المجموعة بإعطاء أية مزايا لأفراد الإدارة العليا.

2016	2017	7- موجودات مالية متاحة للبيع
241,132	222,271	أوراق مالية غير مسعرة
265,124	186,416	صناديق استثمارية
(18,861)	-	خسائر الإنخفاض في القيمة
487,395	408,687	

لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة لإستثمارات غير مسعرة بقيمة 222,271 ديناراً كويتياً كما في 31 ديسمبر 2017 (2016 - 241,132 ديناراً كويتياً) نظراً لعدم توفر طريقة موثوق بها لتقدير القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية وبالتالي تم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة .

8- إستثمار في شركة زميلة
يتمثل الإستثمار في شركة زميلة مما يلي :

نسبة الملكية %	الأنشطة الرئيسية	إسم الشركة الزميلة الشركة العمانية الألمانية لصناعة مواد البناء - ش.م.م.	بلد التأسيس	2016	2017
33.66%	صناعية	سلطنة عمان		289,235	74,229

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي :

2016	2017	
322,286	289,235	الرصيد في بداية السنة
173,039	-	إضافات خلال السنة
(193,958)	(214,191)	حصة من نتائج أعمال شركة زميلة
(12,132)	(815)	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
289,235	74,229	الرصيد في نهاية السنة

شركة أحجار القابضة
شركة مساهمة كويتية (مقفلة)
وشركتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
كما في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إن ملخص البيانات المالية للشركة الزميلة هي كما يلي :

ملخص بيان المركز المالي :

الشركة العمانية الألمانية لصناعة
مواد البناء - ش.م.م.

2016	2017
503,727	181,414
3,449,318	3,132,293
3,953,045	3,313,707
3,073,370	1,759,870
20,390	1,342,609
3,093,760	3,102,479
859,285	211,228
289,235	74,229

الموجودات :

موجودات متداولة
موجودات غير متداولة
إجمالي الموجودات

المطلوبات :

مطلوبات متداولة
مطلوبات غير متداولة
إجمالي المطلوبات
صافي الموجودات
القيمة الدفترية للإستثمار في شركة زميلة

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر :

الشركة العمانية الألمانية لصناعة
مواد البناء - ش.م.م.

2016	2017
427,337	484,954
(639,830)	(724,342)
119	394
(363,854)	(397,343)
(576,228)	(636,337)
-	-
(576,228)	(636,337)
(193,958)	(214,191)

الإيرادات

تكاليف التشغيل

إيرادات أخرى

مصاريف أخرى

خسارة السنة

الدخل الشامل الآخر

الخسارة الشاملة

حصة من نتائج أعمال شركة زميلة

9- ممتلكات ومعدات

التكلفة :

في 1 يناير 2017

في 31 ديسمبر 2017

المجموع	أثاث وتركيبات	أجهزة كمبيوتر
28,464	24,303	4,161
28,464	24,303	4,161
8,207	4,653	3,554
2,763	2,430	333
10,970	7,083	3,887
20,257	19,650	607
17,494	17,220	274

الإستهلاك المتراكم :

في 1 يناير 2017

الحمل على السنة

في 31 ديسمبر 2017

صافي القيمة الدفترية:

في 31 ديسمبر 2016

في 31 ديسمبر 2017

شركة أحجار القابضة
شركة مساهمة كويتية (مقفلة)
وشركتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
كما في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

10- أرصدة دائنة أخرى

2016	2017
15,916	8,286
33,064	5,440
4,795	1,512
12,500	12,500
66,275	27,738

مصاريف مستحقة
إجازات موظفين مستحقة
تأمينات للغير
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستحقة

11- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2016	2017
55,902	64,055
8,153	6,203
-	(52,779)
64,055	17,479

الرصيد في بداية السنة
المحمل على السنة
المدفوع خلال السنة
الرصيد في نهاية السنة

12- رأس المال
يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 67,500,000 سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم وجميع الأسهم نقدية (2016 - 67,500,000 سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم وجميع الأسهم نقدية).

13- احتياطي إجباري

وفقا لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يتجاوز الإحتياطي 50% من رأس المال. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الإحتياطي الإجباري نظرا لوجود خسارة خلال السنة.

14- إحتياطي إختياري

وفقا لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي الإختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العامة للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة. لم يتم التحويل لحساب الإحتياطي الإختياري نظرا لوجود خسارة خلال السنة.

15- صافي أرباح الاستثمارات

2016	2017
(2,162)	295,104
(14,147)	46,298
-	(17,718)
(18,861)	-
133,120	141,588
(101)	-
97,849	465,272

ربح (خسائر) غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
ربح (خسائر) محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح
أو الخسائر
خسائر محققة من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
خسائر إنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
توزيعات أرباح نقدية
أخرى

شركة أحجار القايضة
شركة مساهمة كويتية (مقفلة)
وشركتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
كما في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	16- مصاريف عمومية وإدارية
100,526	83,896	تكاليف الموظفين
16,215	16,723	إيجارات
588	588	دعاية وإعلان
367	344	قرطاسية و مطبوعات
1,004	930	اتصالات
5,286	700	مصاريف سفر و تسويق
6,274	6,530	أتعاب مهنية
205	132	مصاريف صيانة
1,718	1,620	مصاريف أخرى
7,096	2,404	أتعاب إدارة
139,279	113,867	

17- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
وفقاً لنص المادة رقم (198) من قانون الشركات يتم احتساب مجموع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على أن لا تتجاوز 10% من الربح الصافي بعد استئصال الاستهلاك والاحتياطيات وتوزيع ربح لا يقل عن 5% من رأس المال على المساهمين أو أية نسبة أعلى ينص عليها النظام الأساسي للشركة الأم.

اقترح مجلس إدارة الشركة الأم توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 12,500 دينار كويتي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017. إن تلك المكافأة خاضعة لموافقة الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم، وإن قيمة هذه المكافأة غير متوافقة مع متطلبات قانون الشركات رقم 1 لعام 2016.

وافقت الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم في اجتماعها المنعقد بتاريخ 4 مايو 2017، على اقتراح مجلس الإدارة ، بتوزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 12,500 دينار كويتي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 .

18- توزيعات مقترحة
وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 4 مايو 2017 ، على توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 .

19- إدارة المخاطر المالية
تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل نقد في الصندوق ولدى البنوك ، ودائع لأجل ، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، موجودات مالية متاحة للبيع ، مستحق من أطراف ذات صلة ومستحق إلى أطراف ذات صلة ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه . لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

مخاطر سعر العائد
تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر العوائد لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات العوائد المتغيرة . إن أسعار العوائد الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو إستحقاق الموجودات المالية الواردة في الإيضاحات المتعلقة بها .

مخاطر الائتمان
إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الاداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر . إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في نقد لدى البنوك ، ودائع لأجل ومستحق من أطراف ذات صلة . إن النقد لدى البنوك والودائع لأجل مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة إئتمانية جيدة .

إن الحد الأعلى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنك ، الودائع لأجل ومستحق من أطراف ذات صلة .

شركة أحجار القابضة
شركة مساهمة كويتية (مقولة)
وشركتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
كما في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية . تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي .

ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية . وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول ، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي .

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي .

2017

الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي
-	3,638 ±	%0.5 ±
-	6,746 ±	%0.5 ±
371 ±	-	%0.5 ±

دولار أمريكي
درهم إماراتي
ريال عماني

2016

الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي
-	17,601 ±	%0.5 ±
-	2,044 ±	%0.5 ±
606 ±	-	%0.5 ±

دولار أمريكي
درهم إماراتي
ريال عماني

مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية . وإدارة هذه المخاطر تستثمر المجموعة في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسليم السريع ، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطط إنتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية .

جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية:

2017

المجموع	3 إلى 12 شهر	أقل من 3 أشهر
27,738	6,952	20,786
137,134	137,134	-
164,872	144,086	20,786

أرصدة دائنة أخرى
مستحق إلى أطراف ذات صلة

2016

المجموع	3 إلى 12 شهر	أقل من 3 أشهر
66,275	24,150	42,125
137,134	137,134	-
203,409	161,284	42,125

أرصدة دائنة أخرى
مستحق إلى أطراف ذات صلة

مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من إستثمارات المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر وموجودات مالية متاحة للبيع. لإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتنويع القطاعات المستثمر فيها بحفظتها الإستثمارية.

يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغيرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية التي يوجد لدى المجموعة تعرض مؤثر لها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

2017

الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
± 5%	98,985

بورصة الكويت

2016

الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
± 5%	101,069

بورصة الكويت

20- قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع، بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشطة المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

2017

المستوى الأول	المستوى الثاني	المجموع
1,979,697	1,923,770	3,903,467
-	186,416	186,416
1,979,697	2,110,186	4,089,883

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو
الخسائر
موجودات مالية متاحة للبيع

شركة أحجار القابضة
شركة مساهمة كويتية (مقفلة)
وشركتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
كما في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	2016	
المجموع	المستوى الثاني	المستوى الأول
3,967,272	1,945,897	2,021,375
265,124	265,124	-
4,232,396	2,211,021	2,021,375

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو
الخسائر
موجودات مالية متاحة للبيع

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية، باستثناء بعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والمسجلة بالتكلفة كما هو مبين في إيضاح رقم (7) لقد قدرت إدارة المجموعة أن القيمة العادلة لموجوداتها ومطلوباتها المالية تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظرا لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني والثالث خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف (إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

21- إدارة مخاطر الموارد المالية
إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

22- أرقام المقارنة
تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتماشى مع أرقام السنة الحالية، والتي ليس لها أثر على مجموع حقوق الملكية وصافي نتائج المجموعة.